لان فيه تقدير الثنوين اذ الاصل في كم عشرة رجال على ما يجيء في
موضعه وحقه النصب ان يكون مفردا لان الفرق الدلالة
على الجنس والنكرة المفردة تكفي في ذلك فاختاروا لانهما
خف والمائة فانها تضاف الى ما بعدها كما تضاف عشرة الا
ان الثنين مفرد في مائة درهم وذلك لان مائة قد تجاوز مثلها
شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشرات والثاني
مع تنوين من حيث انها جمع كثرة مثلها ولانها تليها
فجعل ما يليها في قوة التكون كثرة ولم يجمع ليكون
كتسعين توفرا على الاعتبارين حشائم قالوا ما يتادرهم
فاضافوا مثنى اما المفرد ولم يمنع الاضافة الى المفرد
وعلى هذا حكم الف واما عدد المركبة من الاول
السماعية لان الاسماء المركبة التي نصب ما بعدها على
التمييز ينحصر في هذه الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة
عشر واذا كانت تنحصر في عدد معلوم بين متجاوز الى
غير ما فبالحري ان تعد من السماعية فان قلت ان الا
عداد التي فيها النون ايضا من السماعية فان قلت
بينت ما ذكرتم وقد عددتها في القياسية قلنا انه جعل الاسم

التام مطلقا من جملة الاول القياسية لان كل اسم بهم قد
امتنع من الاضافة فوقفت ما بعده على الجر فتح ليتميز
من جملة القياسية واما ان احد النوعين التام المبهم محصور
في عدد مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكرته على ان السبعة
قابلة بعد اذ يمكن للسائل ان يقول ان الاعداد المركبة
داخلة تحت التام المبهم الممتنع من الاضافة فما الحرج
ان تعد من القياسية كالتي فيه نون الجمع والثاني كم في
الاستفهام من العدد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد
وهي الكثرة وتستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر اما
الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فنصب التمييز بها جمع عشرين
اذا المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين مقدر
فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين وقد سقط للبناء
واما الخبرية فانها تبنى بالاضافة الى الجمع والى الواحد
نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافته
الى الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة ودرهم واما
الى الجمع فلانها لما بنيت بالاضافة وشبهت بباب عشرة وعشرين
البتين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالخبر فرقا

Copyright Kyung Hee University